فان قالوا نعم فعوّل شارب الخمر على انه المنع من القتل ام لا قلنا لا فرق بينه وبين
لا شرب الخمر اذ جاز له المنع من الخمر والقتل كثيرة بالنسبة الى الشرب كالشرب بالنسبة الى شرب الخمر
فلا فرق وان قالوا نعم وفصلوا الامر فيه بان كل متقدم على شيء لا يمنع عن مثله والا عن ما دونه انما يمنع
عما فوقه فهذا حكم فانه كما لا يبعد ان يمنع الشارب من الزنا والقتل فمن ان يبعد ان يمنع الزاني
من الشرب اولى من ان يبعد ان يشرب ويمنع على انه وجد منه من الشرب ويقول لجعل الانتهاء والنهي
فمن يزيل مني بالعصيان في احدهما ان اعصي الله بالثاني فاذا كان النهي واجبا على من اين وجب
سقوطه باقدام فاسحل ان يقال يجب النهي عن شرب الخمر عليه ما لم يشرب فاذا شرب سقط النهي
فان قيل فيلزم على هذا ان يقال الواجب على تارك الوضوء والصلاة فانا الوضاء انم اصل
واسحر وانم اثما لان المستحب المسحور والصوم جميعا ولكن يقال احدهما سر تعلل الاخر فلذلك
تقوم الغير مرتبة على تقويمه نفسه فليبدا بنفسه ثم ممن تعول والجواب ان التسحر والصوم
ولولا الصوم لما كان التسحر مستحبا وما يراد لغيره لا يتعلق من ذلك الغير واصلاح الغير لا يراد لاصلاح
النفس واصلاح النفس لا صلاح الغير فالقول بترتب احدهما على الاخر تحكم واما الوضوء والصلاة
فهو لازم فلا جرم من توضا ولم يصل كان مؤديا امر الوضوء وكان معاقبا به اقل ممن ترك الوضوء
والصلاة جميعا فليكن من ترك النهي والانتهاء اكثر عقابا ممن نهى ولم ينته كيف والوضوء
شرط لاباحة نفسه بالصلاة فلا حكم له دون الصلاة فاما الحسبة فليس شرطا في الانتهاء والانتهاء
فلا شائبة بينهما فان قيل فيلزم على هذا ان نقول اذا زنا الرجل بامرأة وهي مكرهة مستورة
الوجه فلكشف وجهها باختيارها فاما خداع الرجل المحتسب في انها الزنا وتقول انت مكرهة في الزنا
ومختارة في كشف الوجه لغرض محرم وما انا محرك لك فاشرحي وجهك فهذا احتساب شنيع
يستكره قلبه كل عاقل ويستشنعه كل طبع سليم والجواب ان الحق قد يكون شنيعا
وان الباطل مستحسنا بالطباع والمبيح الدليل دون نفرة الاوهام وانا اقول لها في ذلك
كالة الاكشفي وجهك واجب او مباح او حرام فان قلتم انه واجب فهو العرض لان الكشف
معصية والنهي عن المعصية حق وان قلتم مباح فاذن له ان تقول له ما هو مباح فما
معنى قولكم للمحتسب وان قلتم انه حرام فنقول كان هذا واجبا فما ان حرم
بالقدام على الزنا ومن الغرائب ان يصير الواجب حراما فيسار كما حرام احر واما
نفرة الطباع عنه فاستكارها له لنوع سبب احدها انه ترك لاهم واشتغل بما هو

ليس

ليس الاهم وكان الطباع سوء عن ترك الهم الا هو فيستقبح ايضا عن ترك الاهم والاشتغال
بالهم كما سوء عن يتحرج عن تناول طعام مغصوب وهو راض على الزنا وكما ينفر عن مصاحب
عن الغيبة ويشهد بالزور لان الشاهد والمحتسب من الغيبة الى ما اخبار عن كان
يجدي فيه الحجر وهذا الاستبعاد في النفوس لا يدل على ان ترك الغيبة ليس بواجب وانه لو اغتاب
او اكل لقمة من حرام لم يرد بذلك عقوبته فكذلك جزوه في الاخرة من معصيته اكثر من حرمة
من معصية غيره فاشتغل له بالاقل عن الاكثر مستنكر بالطبع من حيث انه ترك الاكثر
لا من حيث انه اتى بالاقل فمن غضب فرسه وكاد فرسه فاشتغل بطلب اللجام وترك
الفرس نفرت عنه الطباع وبرى سيا وما صدرت عن طلب اللجام وهو غير منكر وانكر المنكر
تركه لطلب الفرس بطلب اللجام فاشتد الانكار عليه لتركه الاهم بما دونه فكذلك
حسبة الناس يستبعد من هذا الوجه وهذا لا يدل ان حسبته من حيث انها حسبة
مستنكرة الثاني ان الحسبة تارة يكون بالنهي بالوعظ وتارة بالنهر والسيف ومعلوم ان لا
يتعاطا ولا ومحن نقول من علم ان قوله لا يقبل في الحسبة لعلم الناس يفسقه فليس عليه
الحسبة بالوعظ اذا فائدة في وعظه فالفسق يوثر في اسقاط فائدة كلامه
ثم اذا سقطت فائدة كلامه سقط وجوب الكلام فما ذا كانت الحسبة بالمنع
فالمراد منه النهر وتمام النهر ان يكون بالفعل بالحجز انه متوجه عليه ان تعالى فاسلم تقدم
عليه فيسقر الطباع عن قهره بالفعل مع كونه مقهورا بالحجز وذلك لا يخرج الفعل
عن كونه حقا كان من يدب الظالم عن اخاد المسلمين ولهل اياه وهو مظلوم
سهم ينزع الطباع عنه والحرج دفعه عن المسلم عن كونه حقا خرج من هذا ان الفاسق
ليس على الحسبة بالوعظ على من يعرف فسقه لانه لا يتعظ واذا لم يكن عليه ذلك وعلم انه
يفضي الى تطويل اللسان في عرضه بالانكار فيقول ليس له ذلك ايضا فرجع الكلام الى
ان احد نوعي الاحتساب وهو الوعظ قد يبطل بالفسق وصارت العدالة مشروطة
فيه واما الحسبة القهرية فلا يشترط فيها ذلك فلا يحجز على الفاسق في ازالة الخمر وكسر
الملاهي وغيرها اذا قدر عليه وهذا غاية الايضاح والكشف في المسئلة واما الاثم
الى اسند لوازمها فهي انكار عليهم من حيث تركهم المعروف لان حيث امرهم ولكن امرهم ولك
[illegible] الحالم اشد لانه لاعذار له فوق علمه وقوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)